

التقرير الثلاثون المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤/١٩٩٩. ويتناول كلا من مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية.

٢ - أهدت بالعراق والكويت في تقريرتي التاسع والعشرين (S/2010/300) المقدم في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أن يواصل العمل وفقاً لروح عملية بناء الثقة والتعاون، التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وحظيت بدعم أعضاء مجلس الأمن، وأن يعمل على ذات المنوال لتسوية طائفة واسعة من المسائل العالقة بين البلدين، مما من شأنه الإسهام في زيادة تعزيز علاقاتها القائمة على حسن الجوار وتوطيد الاستقرار على الصعيد الإقليمي.

ثانياً - معلومات أساسية

٣ - وأعرب الاجتماع الوزاري الخليجي الأوروبي المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في دورته العشرين المعقودة في لكسمبرغ في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ عن تأييده للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإعادة الأسرى الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى أو رفاتهم وكذلك الممتلكات الكويتية بما في ذلك المحفوظات الوطنية للبلد.

٤ - وأدان البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ما قام به النظام العراقي السابق من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وقتل عراقيين



وكويتيين ومواطني دول ثالثة في انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ورحب البيان بجميع التدابير التي اتخذتها حكومة العراق لمقاضاة المجرمين.

ثالثاً – الأنشطة الأخيرة المتعلقة بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم

٥ - في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ناقشت في نيويورك مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، مع رئيس الوزراء الزائر، ناصر المحمد الأحمد الصباح. وأعرب رئيس الوزراء عن أمله بأن تواصل الأمم المتحدة تشجيع العراق على تسوية القضايا العالقة، ما قد يؤدي إلى زيادة تعزيز الثقة بين البلدين. واجتمعت أيضاً برئيس جمهورية العراق، جلال الطالباني، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وحثت العراق على الوفاء بجميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن القائمة في إطار الفصل السابع، بما في ذلك التزاماته المتعلقة بالمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة.

٦ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ركّز المنسق الرفيع المستوى، (المنسق)، السفير غينادي تاراسوف، على مهمة بناء الزخم من أجل تنفيذ الأهداف الواردة في الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وفي اتصالاته مع الأطراف المعنية، ما انفك يشدد على ضرورة تسريع الجهود المبذولة في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، وترجمة النوايا الحسنة المعبر عنها في البيانات والتعهدات إلى إجراءات محددة بغية تحقيق نتائج ملموسة على الأرض. وتحقيقاً لتلك الغاية سافر المنسق مرتين إلى المنطقة.

٧ - وفي الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، زار المنسق الكويت حيث عقد اجتماعاً مع وكيل وزارة الخارجية خالد الجار الله. وشدد الأخير على مصلحة الكويت في الإبقاء على علاقات الصداقة وحسن الحوار مع العراق على أساس احترام الشرعية الدولية ووفاء العراق بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورحب بالدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في تيسير تلك العملية.

٨ - واجتمع المنسق أيضاً مع اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب ومع الوفد العراقي إلى الدورة ٦٦ للجنة الفرعية التقنية التابعة للجنة الثلاثية التي عقدت في الكويت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وحثهم على تكثيف البحث عن المفقودين ومتابعة قرار اللجنة الفرعية لإرسال بعثة استكشاف إلى الناصرية في جنوب العراق، بقيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وستعمل البعثة على التحقيق في المواقع التي

ربما يكون المفقودون الكويتيون دفنوا فيها، وإذا ما تكللت البعثة بالنجاح، فإنها ستيسر إجراء مزيد من أنشطة الاستكشاف المشتركة الأوسع نطاقاً في المقابر داخل العراق.

٩ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٠، سافر السفير تاراسوف إلى العراق حيث استقبله رئيس مجلس الوزراء، نوري كامل المالكي، ووزير الخارجية، هوشيار زيباري، ووزيرة حقوق الإنسان، وجدان ميخائيل سالم.

١٠ - وشاطر السفير تاراسوف محاوريه تقييم تنفيذ الولاية وقدم استعراضاً للخطوات التي اتخذها الطرفان لتحقيق تلك الغاية. وترقباً لتشكيل حكومة جديدة في العراق، دعا السلطات العراقية إلى بذل جهود نشطة جديدة للوفاء بالتزاماتها بموجب الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بغية تحقيق نتائج عملية في أقرب وقت ممكن. وأشار خصوصاً إلى أن إرسال البعثة الاستكشافية إلى الناصرية، في الشكل والإطار الزمني المتفق عليهما، يكتسي أهمية خاصة لأنه سيساعد على تعزيز "جودة الجهود" في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى داخل العراق وتعزيز أنماط التعاون بين أعضاء اللجنة الفرعية.

١١ - وذكر رئيس الوزراء المالكي أن العراق ملتزم بتسوية جميع القضايا العالقة مع الكويت وإقامة علاقات ممتازة بين البلدين. وبالنسبة لقضية المفقودين، قال إن العراق على استعداد للقيام بالمطلوب مهما كان والتحقيق في أية معلومات يمكن أن تؤدي إلى العثور على رفاتهم. ووصف تلك المهمة بأنها ليست مجرد التزام سياسي فحسب، بل واجب إنساني وديني أيضاً. وأصدر رئيس الوزراء تعليمات لإرسال البعثة إلى الناصرية.

١٢ - وشدد وزير الخارجية زيباري على أن تحسين العلاقات مع الكويت سيمثل إحدى أهم الأولويات بالنسبة للحكومة الجديدة. وقال إن بغداد تود أن ترى رفع جميع القيود ذات الصلة بالفصل السابع عن العراق وتقف على أهبة الاستعداد لتنفيذ التزاماتها. وأشار إلى أن العراق على استعداد للتعاون مع المنسق ومساعدته لتحقيق أهداف ولايته.

١٣ - وأكدت وزيرة حقوق الإنسان الالتزام بالبحث عن المفقودين الكويتيين مشيرة، في جملة أمور، إلى الحفريات الجارية في الرمادي. وقالت إنه رغم الضغوط المفروضة على موارد الوزارة التي سينطوي عليها الأمر، سترسل البعثة الاستكشافية إلى الناصرية. وأعربت عن تقديرها للمنحة التي قدمتها الكويت بقيمة ٩٧٤ ٠٠٠ دولار في مطلع عام ٢٠١٠ للمساعدة في بناء القدرات العراقية في نبش القبور الجماعية وتحديد هوية الأشخاص المفقودين.

١٤ - ووقعت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ مذكرة الاتفاق بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووزارة حقوق الإنسان العراقية بشأن استخدام المنحة الكويتية. ونتيجة لتأخر العراق في توفير القائمة الكاملة من المعدات المقرر شراؤها في إطار المنحة، خلص

المكتب إلى أن عملية الشراء لن تنتهي في الإطار الزمني المحدد. ولذا فقد طلب المكتب من حكومة الكويت تمديد المشروع حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١.

١٥ - وسافر المنسق من العراق إلى الكويت حيث استقبله في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، الشيخ محمد الصباح السالم الصباح، الذي أكد أن الكويت تود أن ترى العراق يفي بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن. وأعرب عن أمله في أن تمضي الحكومة الجديدة في العراق قدما نحو التوصل إلى تسوية سريعة للقضايا العالقة مع الكويت، بما في ذلك ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، مما يمهد الطريق لتحسين العلاقات بين البلدين. واجتمع المنسق أيضا بأعضاء اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب.

رابعا - الأنشطة الأخيرة المتعلقة بإعادة الممتلكات الكويتية

١٦ - في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام أحالت البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق "بشأن أسرى الحرب الكويتيين المفقودين" أرفق بها موجز للتدابير الرئيسية التي اتخذتها حكومة العراق في هذا الصدد في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (انظر المرفق).

١٧ - لا زلت أشعر بالقلق من عدم إحراز أي تقدم في العثور على المحفوظات الوطنية الكويتية، ومن أنه لم تظهر أية معلومات موثوقة عن مصيرها أو مكان وجودها.

١٨ - وأبلغ مسؤولون عراقيون المنسق بأن إعلاننا نشر في جريدة الصباح الرسمية، ناشد أي شخص يمتلك وثائق أو ممتلكات كويتية استولى عليها النظام السابق أن يتصل بوزارة الخارجية، مما استدعى ردا من وزارة الصناعة والمعادن العراقية ادعت فيه حيازتها لبعض المعدات التابعة للكويت.

١٩ - وواصل المنسق التشديد، في جميع اتصالاته، على ضرورة اتخاذ إجراءات معززة ومتضافرة لتوضيح مصير المحفوظات الكويتية، الذي توليه الكويت أهمية كبيرة. وخلال الاجتماع الذي عقد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أعرب رئيس وزراء العراق عن دعمه لاقتراح المنسق بتشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات، لتقود الجهود وتنسقها فيما يتعلق بالمحفوظات الكويتية والممتلكات المفقودة الأخرى.

خامسا - ملاحظات

٢٠ - أتطلع إلى أن تسوى في أقرب وقت ممكن جميع القضايا العالقة بين العراق والكويت والمستمرة منذ ما يقرب من ٢٠ عاما. وأرحب بالتأكيدات التي أعطيت لي شخصيا، وكذلك منسقي الرفيع المستوى، من جانب رئيس وزراء العراق فضلا عن غيره من كبار المسؤولين العراقيين، فيما يتعلق بالتزامهم بالتنفيذ المبكر والكامل لجميع الالتزامات العراقية تجاه الكويت بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالفصل السابع. ومن شأن إجراءات إيجابية يتخذها العراق أن تتيح بدورها للمجلس تناول التقرير الذي قدمته في ٢٧ تموز/ يوليه ٢٠٠٩ عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) (S/2009/385). وآمل أن يتيح تشكيل حكومة جديدة في العراق فرصة للارتقاء بالتعاون بين العراق والكويت في هذا الصدد إلى مستوى جديد.

٢١ - وأدعو العراق لمواصلة العمل مع الكويت وفقا لروح عملية بناء الثقة والتعاون، وترجمة تصريحات النوايا الحسنة إلى نتائج ملموسة، مما يؤدي إلى إحراز تقدم ملموس وهام في تنفيذ الولاية الحالية. وأتطلع، في ذلك الصدد، للسعي نحو تحقيق خطوات عملية في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والممتلكات. وستمثل البعثة الاستكشافية للجنة الفرعية التقنية المقرر إرسالها إلى الناصرية إحدى هذه الخطوات العملية التي ينبغي متابعتها باتخاذ تدابير مثمرة وأوسع نطاقا.

٢٢ - ويجدر بالثناء التزام أعضاء اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية بالمضي قدما في التحقق من مصير الكويتيين ورعايا الدول الثالثة المفقودين. كما أعرب عن امتناني للجنة الدولية للصليب الأحمر عن جهودها المستمرة في ذلك الصدد.

٢٣ - وينبغي لحكومة العراق إنشاء هيئة رسمية في أقرب وقت ممكن لقيادة الجهود وتنسيقها في توضيح مصير المحفوظات الكويتية وغيرها من الممتلكات المفقودة. وهذا ما يمكن أن يمثل خطوة أخرى ملموسة، تثبت عزم العراق على بناء الثقة والاطمئنان مع الكويت.

٢٤ - وأوصي بأن يمدد مجلس الأمن تمويل ولاية المنسق حتى حزيران/يونيه ٢٠١١ من أجل بناء الزخم الحالي بغية تنفيذ الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

المرفق

**مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى
الأمين العام من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة**

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف بأن ترفق طيه رسالة من معالي السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية لجمهورية العراق، مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن الأسرى المفقودين في العراق (انظر الضميمة).

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

يسرني أن أشير إلى لقائنا بالسيد غينادي تراسوف، المنسق رفيع المستوى المعني بشؤون المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية في مقر وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ونود أن نرفق لسعادتكم موجزا لأبرز الإجراءات التي اتخذتها حكومة العراق بصددها الموضوع خلال عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (انظر الملحق).

كما يسعدني، في هذا السياق، أن أؤكد لكم أنه، ومنذ سقوط النظام السابق ولغاية هذا اليوم، كان هناك تنسيق وتعاون مع الشقيقة الكويت في المسائل ذات الاهتمام المشترك، وفي المقدمة منها، التحري عن مصير المفقودين، واتخذنا سلسلة من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز من فرص العثور عليهم، بما في ذلك تعميم أسماء وصور المفقودين الذين لم يعثر على رفاتهم بعد عبر وسائل الإعلام، والطلب إلى المواطنين إبلاغ السلطات العراقية المختصة بأية معلومات لها علاقة بهذا الموضوع. وقد أدى هذا التعاون إلى الكشف عن المقابر التي كان يشك في وجود رفات للكويتيين فيها، وإعلام بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بذلك، ودعوة الفرق الفنية الكويتية لزيارة هذه المواقع ونقل الرفات إلى الكويت للتحقق من هوياتهم. وقد نجح هذا التعاون الثنائي في الكشف عن مصير ٢٣٦ مفقودا من مجموع ٦٠٥ مفقودين كويتيين ومن رعايا البلدان الأخرى. إن هذا الإنجاز ما كان له أن يتحقق من دون تعاون العراق الكامل، والإنجاز المرفق بهذه الرسالة يوضح جانباً مهماً من تلك الإجراءات.

ومن أجل مزيد من التعاون المشترك والإسراع في إنجاز متطلبات غلق هذا الملف، ووضع حد لمعاناة عوائل ضحايا المفقودين، فإننا نرى في وجود فريق كويتي فني دائم في العراق، من خلال سفارة دولة الكويت في بغداد، آلية ستسهل وستسرع في إجراءات البحث عن رفات المفقودين الكويتيين، وسيلقى هذا الفريق الدعم الكامل من لدن حكومة العراق، وستكون هذه الآلية عوناً وسندا لولاية المنسق رفيع المستوى.

نؤكد مرة أخرى على استعداد حكومة العراق للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والجهات الدولية الأخرى المعنية بهذا الجانب من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنهاء هذا الملف الإنساني، واضعين في الاعتبار أن التعاون الثنائي بين البلدين والشعبين الشقيقين العراق والكويت هو الأسلوب الأمثل لتحقيق هذا الهدف.

سأكون ممتنا إذا ما ألحقت هذه الرسالة ومرفقها إلى تقريركم القادم المقدم إلى مجلس الأمن، عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ لسنة ١٩٩٩.

(توقيع) هوشيار زيباري

وزير خارجية جمهورية العراق

موجز الإجراءات التي اتخذها الجانب العراقي في إطار البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

قامت الجهات المختصة العراقية بنشر صور المفقودين الكويتيين في صحيفة الصباح الرسمية بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ كأحد الإجراءات التي تهدف إلى التعرف على المفقودين.

وتم تشكيل فرق متخصصة للكشف والحفر الأولي في مواقع دفن مفترضة في عدد من المحافظات العراقية، وذلك استناداً إلى الإحداثيات المحالة إلى الجانب العراقي من الجانب الكويتي عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر والبالغة إجمالاً ٥٠ إحداثياً وفق التفاصيل أدناه:

١ - موقع النجف (بدون إحداثيات) للفترة ٢١-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (مذكرة الجانب العراقي إلى بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر (المذكرة ٨٠٠٧ المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)).

٢ - موقع بغداد في منطقة المدائن (سلمان باك) (٢ إحداثيان) للفترة ٦-٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (المذكرة ١٣٦٣٠ المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩).

٣ - موقع كربلاء (٢٧ إحداثيات) للفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ولغاية ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (المذكرة ١٩٤٧٣ المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩).

٤ - موقع الرمادي (٤ إحداثيات) للفترة ١-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (المذكرة ٢٠٧١٤ المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩).

٥ - موقع الناصرية (١٥ إحداثيات) للفترة ١٦-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (المذكرة ٢١٧٧٢ المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).

٦ - موقع السماوة (٢ إحداثيان) للفترة ٢-٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (المذكرة ٦١١ المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠).

ملاحظة: لم يتم العثور على أية آثار تدل على وجود رفات بشرية في تلك المواقع.

تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزارة حقوق الإنسان وعضوية وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني، عملها متابعة وتحليل كل ما يرد من معلومات عن المفقودين الكويتيين. وقد عقدت هذه اللجنة حتى الوقت الحاضر تسعة اجتماعات، وأنجزت ما يلي:

- ١ - زيارة سجن الكاظمية واللقاء مع عدد من المسؤولين الأمنيين السابقين المودعين فيه، ولم تكن لديهم معلومات يمكن أن تفيد في تحديد مصير المفقودين الكويتيين. وقد أحيطت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر علماً بموضوع الزيارة عند مشاركة ممثلة البعثة في الاجتماع الأخير للجنة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.
- ٢ - تدقيق أرشيف قسم الأسرى والمفقودين الخاص بحرب الخليج الثانية وتزويد بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بنتائج التدقيق بموجب المذكرة ٤٨٥٥ المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
- ٣ - الاستماع إلى شهادة الفريق رشيد فليح حول معلوماته عن مواقع دفن من المفترض أنها تحتوي على رفات مفقودين كويتيين في محافظة الناصرية بهدف الاستفادة منها في أعمال الكشف الأولي لتلك المواقع.
- ٤ - العمل في موقع الرمادي - الصقلاوية - سهل عكاز، كما يلي:
- (أ) قام فريق عمل بزيارة الموقع حيث تم استخراج تسع عينات من الرفات وإرسالها إلى الكويت عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بموجب المذكرة ٢٥٠ المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٠ ولم يتبين من خلال فحص الـ (DNA) أنها تعود لمفقودين كويتيين.
- (ب) بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قام فريق عمل بزيارة الموقع المذكور أعلاه، وجرى استخراج ١٠٤ رفات لغاية تاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ولا يزال العمل مستمرا بذلك الموقع.
- ٥ - خلال الفترة ٦-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ قامت وزارة حقوق الإنسان بإرسال فريق من الوزارة نفسها إلى محافظة الناصرية لتثبيت ١٣ إحدائيا في موقعي تل اللحم والخميسية، والتي لم يسبق للجانب العراقي أن عمل فيها، وبعد انتهاء أعمال الكشف الأولى تبين وجود ثلاثة إحدائيات لم تحفر سابقا اثنان منها في الخميسية وواحد في تل اللحم. أما باقي الإحدائيات فقد جرى حفرها سابقا من قبل فرق العمل الكويتية في الأعوام (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥)، وقد جرى تعليم تلك المواقع تمهيدا للعمل المشترك الذي سيجري فيها في وقت لاحق.
- ٦ - موقع دفن القرنة: استنادا إلى معلومات وردت إلى الجانب العراقي عن وجود موقع دفن يحتوي على رفات مفترض لأحد الكويتيين يقع في محافظة البصرة - الدير جنوب منطقة القرنة، قامت الجهات العراقية المختصة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بتحديد الموقع وفق الإحدائي الخاص به وتأشيرته، وسيتم حفره لاحقا للتأكد من صحة المعلومات.